








۲۹۱
۲/۱۲.۱۴

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		
کتاب	کتاب دروغ	مجلس شورای اسلامی
مؤلف		شماره ثبت کتاب
موضوع		۲۱۲.۱۴
شماره اختصاص (۲۹۱) از کتب اهدائی به معنوی		



۲۹۱
۲۱۲۰۱۴

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران
کتاب	کتاب در دست	
مؤلف		شماره ثبت کتاب
موضوع		۲۱۲۰۱۴
شماره اختصاصی (۲۹۱) از کتب اهدائی: معزی		

والله اعلم بالصواب
عن الألب

مفتی اعظم

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

از کارهای
مفقود
نقطه غم

[illegible]

ویرتقراستی تقدیرتین ما
بیان کردن احکام و اقوال
مصلحت العباد

اصنع - ومن ذلك المال فكتبتم ان ترك على حاله واجب على الاخيرة بين ما خرج عن حكم الزناح لانه في حال عرف
صاحبه وقتئذ لم يوردها على موت صاحبه ولم يورث له صاحب اخر والقول بانها تكون اثبات المطالب بها كالدولة
بان يقبض الزنا وجب الاستدراك على ما لم يورث له صاحب اخر ولا وجوده الدل وجب مع العلم بوجوده الاول ما سبق اوله اذ ثبت
على الاحتال بجده اذ جرت له ولا كان يكون كفضف في العارية لو مردود لم ينعكس عليه بخاصة اذ ثبت في ذلك وانما امره
مستطاع لاعتقاده بها ومع ان موردا الا انها لم يرد على ما لم يورث له وارث له ولا ثبت له في ذلك
وارثا ولا ثبت له في ذلك ما لم يورث له وارثا ولا ثبت له في ذلك ما لم يورث له وارثا ولا ثبت له في ذلك ما لم يورث له وارثا
ولذلك على صاحب هذه العارية ان يترك ما في يده وارثا له ولا يورث له وارثا له ولا يورث له وارثا له ولا يورث له وارثا له
له مع ان المأمور به ان يترك ما في يده وارثا له ولا يورث له وارثا له ولا يورث له وارثا له ولا يورث له وارثا له
العموم يخصه بغيره واجب على الاولين معناه في المخرج من مخرج عن حكم الزنا في فته انها لا تدرك على المطلوب
لذا زعمنا بطلب على كل واحد في قدر الطلب وعلى ما بعد الياس وفي انما يدعي حكمنا بكيفية ما له بعد الياس في
- كحي طلب ان يورث له وارثا له ولا يورث له وارثا له ولا يورث له وارثا له ولا يورث له وارثا له ولا يورث له وارثا له
المستتر في طلبه وانما زعمنا بطلبه في العارية دون الوارث ولكنه يمكن ان يكون اثارا جبر ان يورث له وارثا له
فقد دللنا انها على المطلوب بغير تدن على حذو ذنوع الوارثين يمنع الشاء المذكور ان يكون له المورث لا قدره على ما كان
وجهد فخصيص الورث ولا يورثه من يورثه

کتاب

در شرح و تفسیر حدیث القیادت بعد از اعتبار و عدم قبول و بر سر منافع و کفایان هر دو حق است
که بود و غایب و لذا یکی از قول شیخ عن المقام کونه نزاعاً فی الموضع

نسب که به سبب است در نزدان خانه داشته اند مگر که کمال نیست نموده اند نصف یک است
بر دو که نصف دیگر را به نداد و لیکن نسبت دارد که مفتوح است بین این دو که بود و در آن
نسبت این طریق را چه حد تعیین کرده اند یا مالک این نسبت است نسبتاً به نسبت
حق قرار بر هر یک از جمیع طرف است نسبتاً بر آنها تصرف در مال خود است
و حق مرد و بان که هر دو حق مال نبوت است بعد از تغییر کار کان باقی است لیکن از طرف
که هر دو به یازده بر استحقاق او باشد یا الا با استحقاق او چیز را که ستمی میگوید
و عاقبت با عتد است با امر و تفصیل حق بر سر کار سبک و ممنوع است با و در آن
سوی شخص مال را بعد از تعیین و تقصیر قیمت و اوصاف از شخص و بقیه
بیع معاطه خفایه رسم کار و اهل معامله است گرفت و تصرف حق در بیع کرد
و بعد از تصرف مشترک وفات نمود یا با بیع استحقاق عین باقی ماند بعد از
تصرف مشترک هر دو را دارد یا خیر حج تحقیق مسئله مشترک بر امور الاول اند
در وقت بیع معاطه اعطاء از لحاظ کفایت میکند یا قاطع از طریق غیر است
لا یبعد ان یقین اند که هرگاه از طریق فعل اعطاء و قبض هر دو شرط باشد
و در وقت و ملکی باشد معاطه و مقصود از حصول است از طریق یک خطا و اگر از
الطایر معاطه و معاوضه بهر دو و در وقت بنایند و این معبر در سینه و سلم
و اخراج میگویند و اگر چنین باشد ملک الطایر معاطه و معاوضه حق هر یک بعد
منتقل میباید با بیع بدون منیع بهر دو را هم میگوید و لیکن گفته اند که خط
است که از آثار عقد است پس موجب بیع خود هر دو بهر دو است و مشترک الطایر معاطه
و معاطه خود بدون من میباید با بیع را هم میگوید و لیکن مقصود او الطایر
و انشاء معاطه است بان ملک چون معاطه اقتضا انتقال آن با و میکند از آن
او را میگوید و در وقت با بیع و او نمیکند در وفاقت و بیع بنابر این هر که قضی
بین الفعلین واقع شد زمان عقد قضا محتمل شده و مقارن با یکبار و قبول
از میان رفتن یا با بیع در خط قضا محتمل یا مشترک تقارن خصوصاً بیع عقد

از آن مقدار و مشق علی
الکبر و یا شود

[illegible]

پس خاکی را
 خود را
 و از عوالم
 و اجزای
 آفاق و انوار

۱۰۰

پس بخارسی

و مسیح هم میسر نباشد
که در تقیض من و مران
اجتماع آخر
و در ذنب
باشد

اياكون
 من الملائكة
 اتفقت
 افادة
 الكذا
 بروحا
 ثانيا
 ثانيا

یا کمال حضرت نایب
حضرت است

[illegible]

الملك
محمد بن عبد الله
بن محمد بن عبد الله
بن محمد بن عبد الله
بن محمد بن عبد الله

وكان من دأبه لا يرفع يده عن كتابه حتى يقرأه
المستوفى على الدخالة النافذة

از زمین عمارت
~~مستطیقه~~
 اذنیع است
 از هر ان عمارت
 پس عمارت را

فرد
اضاعه
في الزمان
كسره
قوله
قوله

[illegible][illegible]

فأجابني في السلطة التي
أودعها في القصور التي
السلطة لها كان إرثها
كلها فخلص المرض

[illegible]

جبرون اذن الوعد

4

[illegible]

القوس الثاني

والناظر السج أدب العلم
الساكن الخلف الموت
في أدب عام

الطائفه الاولى

[illegible]

منه ختمه مافيه
منه التعليل
في طرقاته في
المسند

الحال القبيح
تقرينة هي بقية محمد علي
بالحال انزلوا ان المراءى
لم يكن وجه لبقه مط

الحق في حق من
اليه لا فرقة او
الا الحجة على الحق
الوحدة البديهة

سابقا اخرفه
الحكم بتقوى النفس
من
الى الملك

فصل الثاني في بيان ما كان عليه حال المسلمين من جهة
الملك والدين والسياسة في زمانه

في زمانه لم يكن للمسلمين ملك ولا دين ولا سياسة
فكانوا يفتقر إلى كل ذلك وكانوا يفتقر إلى كل ذلك
وكانوا يفتقر إلى كل ذلك وكانوا يفتقر إلى كل ذلك

[illegible][illegible]

مع جريان
البحر في الف
على ذكر المثل
المعجزة
البحر
كما سلكوا
وفي هذه
بان انوار
اذ كان

دو کون

تفصيح

— ۱۳۸ —

وذلك في سنة ١٢٠٠
بجانبه اشارة الى
عدد اقل التبع للقول
منه وقيل في القول
بالفصل او بغيره
مناط او على مقتضى
ادعائهم

[illegible]

المجلد

منه من المذبح
من المذبح
من المذبح

الراعي في تعيين المرجع بعد خرو
الكافة بين الخدام والخدم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲

[illegible]

مکتبہ

سنة ١٢٠٠

الضفة من ان يترك في كل حصة عاصي وليس كما
معمارة عن نيتهم الملكة من نصف او ثلثه

فہرست اسم
تایید در این چند شش و نود و اربع

ہے زیادہ جارت ہے

حَوَيْتَ طَائِفَةً مِنْ آلِ الدُّهْرِ • خَالِدَانِ يَفْقِدُونَ النِّظْمَ وَالنُّثْرَ

وَمِنْهَا بَابُ اللَّهِ سَمَاءُ أَيْ رَأً
بِاسْمِي رَسُولِ الطُّغْرَايِيدِ
الصَّغِيرِ

كذلك قد تفقوا امرنا
عن الفرطه ثم عاله الغر

ما ينزل الا ما طهرنا
على الناس في الميلا دن

وذلك مسألة الذي قد
ربيع خواحي التسوس

وذلك الذي قد حترق من كرام ومن خلق لم يلفها قطعي

وَمَلِكٌ سَجَائِدُهَا لَكَ الَّتِي فَدَعَلَهَا
شَمُوسًا تَجَلَّى فِي خَلْقِ ظَهْرِ

وَمَا تَكْ خَلَقَ شَيْئًا بِأَقْطَارِهَا مَا تَلْبِثُ فِيهَا

لعمري يا أيها الناس إنك مخلوق
على شئ من خوفها رغبة الله

وانت تقيت الشرافة نظرها بالغفر والمجد

ان الله اعلم
بما كنتم تعملون

والمسجد والكنيسة قالوا فلو وجدوا في ذلك ما
يؤمنون بالآخرة واليه يرجعون
والله اعلم بالصواب

[illegible][illegible]

المقط للشيخ عبد الله بن الفقيه
المرجعية 2/ 171
بأن حذف النون

اقول ونب رواتها في الحديث
والمرور فيها ولا ايضا

و منها سمعت القدير عن الاخضر
في سبيل علي العكر العكر فقل الله اوله
والله في قبره العكر العكر فقل الله اوله
عكر العكر العكر العكر فقل الله اوله
العكر العكر العكر العكر فقل الله اوله
العكر العكر العكر العكر فقل الله اوله
العكر العكر العكر العكر فقل الله اوله

مجلسه اوله

[illegible]

دونه كل بل على ارض جباروت اوانس باقوا
 كما هم في ذلك الموضع من داروت و
 ما وقع في داروت من داروت و
 دون ذلك والامر من داروت و
 جود الوصف والامر من داروت و
 في اذافقت موضع الارض من داروت و
 والنهر في الارض من داروت و
 للود والامر من داروت و
 في اذافقت موضع الارض من داروت و
 والنهر في الارض من داروت و
 للود والامر من داروت و

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

وینو نطق
من کلمه
ان من
نفس من
کلمه
بالتو
روغن

المعقول

[illegible][illegible][illegible]

التي وردت في السيرة والاعقاب والاعقاب على عهد الامير وقصاها وانها من العظمى التي اخرجت من موصلي و
قرعة عينا البنية وغير العرو والفضل في عرسه البعد وغير ذلك ما اذا سمع المكلف لم يحل بالمالع
عنها لوجدها وانما هو في ذلك الاستدلال في الفهم العام على انما هو في ذلك وفيه انما لو كان في ذلك
للمشهور في جميع النسخ من الروايات والمقصود والقدرة وانما هي عناية الله بها وانما كانت كذا في
به بخلافه وليس المنابر وحديثه من ذلك منقطع وقيل في الناس فيه من القاطع في سبب ما في
امر الصالح والحق عليها وفيه خبر حتى قلت في وقت فرضته فقلت في يوم اول الوقت اذا
كنت مع ما في تقديره فاذا كانت في ذلك فابعد بالحق فانما هي في ذلك المنع والاعقاب او في
مع الدخايل في ذلك من ذلك الى العفا والاعقاب في ذلك فابعد بالحق فانما هي في ذلك المنع والاعقاب او في

التي وردت في الحديث والقرآن
قوله عليه السلام وفي الخبر والفقهاء
عليها السلام واذن الخ والقرآن والروايات
لاستدراك جميع المقامات والروايات
به بخلافه وليس المتأخر وحده مستند
امر الصلح والحق عليها ومنه
كفتم مع ما لم يقدركم فافعلت ففعلت
مع الاجتماع من دون جد الى اتفاق

مغريب وبسبب ضعف هذا مع ان قوله ابن ابي عمير خالته من القضاة
المزبور وانما بالمتقدم مع قصور القيمة عن المكين فقد يقال فيه
الاستدلال بها الصلح وانما احصاها بالحق دون سائر المقامات
فقد استدل بها في غير موضع اخر من طريقه وفيه فضعفه بعد ذلك
ووجهها عدمها في بعض المقامات من غير ان يثبت فيها في العليل في بعض
في صفاتها كلية وقاعدة مطردة فقد خفف واستخف المنع من الاضرار بالقرينة
لا يخفى على ان الفرق من الاستدلال بادل على مطلقها الاضرار بالقرينة
هو على المنع من الوضعية بالقرينة التي تكون اضرارها انما يكون كلية الحكم
فان كان اضرارها في بعض المقامات فيكون الحكم في بعضها لا في كلها
بما لا يشك وجها ومنافاة ترك المراتب الاخرى فيكون الحكم في بعضها لا في كلها
والمنافاة في تلك الفرق بين المجرى والعلق بان المانع في بعض المقامات
فيما لم حال الاتفاق اليهم والدليل عليه مدونة ما يثبت اليه وهو يشك في بعض
من عدم العبرة الى ذلك لان الفرق في المقامات في بعض المقامات في بعض
من الاتفاق في هذا الفرق انما يقع في جميع صدق القضاة
والسنة منهم من اتم غير الوارد بالقرينة في بعض المقامات في بعض
من ارجاع الاضرار الى احد الوجهين المتقدمين في القضاة
او الاتفاق لما لا شائنة الاتفاق في سنة الحكم في بعض المقامات في بعض
بين الاضرار بهم والسنة منهم في الرواية الدالة وجه الوضعية
الارادة من المنكر في النفس والحكم واللامر بالادلة في بعض المقامات في بعض
وترك المراتب لدولة المناقشة في ذلك بين وجهين في الوضعية
احدهما من جهة الدلالة على القوي وفيها نحو القوي في الوضعية
والثانية من جهة الدلالة على القوي والظن في بعض المقامات في بعض
الى الاطلاق في غيره في بعض المقامات في بعض
حديث العلم وحكمه اخبر من
القائم

في علمه وفي بعض المقامات في بعض

التي وردت في السيرة والترغيب والترهيب والالتكاف على عهد الرسول وقضاها وانها في الأصل التي اخرجها موسى و
 قرأه عليه النبي وخبر العباد وانظر في قرب العبد وغير ذلك ما اذا سجد المكلف لم يحل له ان يرفع يده
 عنها بوجهه وان احواله في ذلك لا يفسد الصلاة بل هو اولى بالدوام وقهه انه لو كان انما يكف
 للامتنع من جميع الممنوعات والروايات المتفق عليها والمطابقة لكتاب الله تعالى في غاية الاستسهار به كانت كذا حكفت
 به علماء ولس المنابر وضربت منه الامثلة في وقع الناس فيه برغم القسوة بسبب اشتغالهم
 امر الصلاة والاحتياط فيها وقهه خبره في قلت اجمع في وقت خريفه فانه في بعض اول الوقت اذا
 كنت مع امام القدرية فاذا قلت بحدك فاجاب بالمكن فان ~~يحيى~~ انما طمعت بالمنع بالرفع او لا
 مع الاحتياط في دون هذا الى الغنى والفقير والامام في هذه الامور

واما قوله في قوله تعالى **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** فانه قد مر في قوله تعالى **وَالَّذِينَ آمَنُوا** انهم هم الذين آمنوا بالله ورسوله واما قوله تعالى **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** فانه قد مر في قوله تعالى **وَالَّذِينَ آمَنُوا** انهم هم الذين آمنوا بالله ورسوله واما قوله تعالى **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** فانه قد مر في قوله تعالى **وَالَّذِينَ آمَنُوا** انهم هم الذين آمنوا بالله ورسوله

[illegible]

الحکم
 ایضا جهت نتایج زانکه غایت رضا عزایند را بانه و در صورت ترک در رضای حکم
 جم در کفایت و امیزی بها خلاف عظیم است و ادعای ترک از طرفین صاحب جواهر
 قائل بر ترک شده و از مشهور میدانند و صاحب سند تقالیم قائل بر ترک و ادعای ترک بر آن
 کرده و مستند طریق اخبار مستند معتبره واضح الدلالة است و در اینکه کدام یک از قولین
 موافق عامه است اینها خلاف کرده اند از سید محققین قول نایب عامه نقل شده که
 از بعضی اخبار هم استظهار شده و از آنکه نسبت قول خودیم باین حدیث نقل شده و مع ذلک که
 بعد از تحریر این خبر و استظهار از حدیثی که در آنجا که با عیله باشد جهت استظهار
 اوضح است بلکه مستفاد از ادعای جماع بر آن شیعه و ظاهر عدم فرق است مابین جهت
 ترک در رضای حکم در بعضی اخبار حدیثی که مستفاد از ادعای جماع است و در بعضی است
 اینها در صورتی است که زانما سابق بر عقد و قول نام باشد و اگر سابق از آن دو باشد
 جز آنجا باقی است مادام که بطلان یا غیر آن خاق حاصل نشده باشد و اگر سابق از عقد
 و مقدم بر و بطلان باشد یا غیر آن خاق حاصل شده باشد و اگر رضای مستلزم باشد احوط
 معقی عدم است پس حکم صحیح تر و صحیح است پس عین موقوفه که بطن اول از اشخاص موقوف
 علیهم او را جاریه بدو در بدو است و استاء است جاریه بطن اول منقرض بشود و بکار و ولایت
 و حق با بطن اولی موقوفه و حق الاقرض بپوشیده و بعد از او با بطن اولی و حق و موقوف
 برنت در وقت جاریه رعایت صرف و مصلحت بطن لاحق را هم کرده جاریه موقوفه منفسخ
 میشود و یا خرج تحقیق مسئله موقوف است بر مقتضای مقتضای المقتضی الاولی در بطلان جاریه
 بکوت اختلاف کرده اند بر اقوال اول بطلان قط که مستفاد از بعضی اخبار و مستفاد از بعضی اخبار
 و اینها بر این است و از غایت جماع بر آن نقل شده و در بعضی خلاف است بان با جماع و اخبار خرقة داده
 و عینا که بعد از آنکه حق الشیخ و ملائک و عدالت و قبول موافقت شده و کذا مرسله و از این کلام استظهار
 میشود اختیار بطلان این قول را کرده اند و ظاهرا از تالیفات است تا فی عدم بطلان قط که از اینها
 و بعد از آنکه و این الطرح و محقق و قاطع متافون غیر از یکی منسوبه نقل شده و در یکی سر است
 این با یکی مصلحت داده و بهیچوجه بطلان است بامره تا توقف بر اینها و در هر یک مستفاد است
 تا استقصای اینکه بکوت مستاجر و ظاهرا در موت مبرور از این طوایف نقل شده و بهیچوجه هم
 نسبت داده اند تا مگر فی حدیث و از این اراج نقل کرده اند که نسبت داده است از آنجا که راجع تفصیل یکی
 سابق در یکی مکرر نسبت داده است از بعضی علما و مگر سید در یکی مکرر فرموده است آن به الفل غیر
 موجودین اصحابا و مقتضای اصل و مومات حکم جز در عقد خاصه جاریه قول متافون است و در هم
 اینکه موت مبرور که رضای و انعدام مستفاد است که انتقال الیه و موت مستاجر نیز که انقدر

قول خودیم از کفایت نقل شده
 و ظاهر صفت است

و آیه امر را قائلین بطلان

و اگر سندی از این جهت اعتبار کند
ما دلائل از این خبر است
که خود من به سبب
و از افکار کند

علاء و در این مقام بقول است اولی که گفته
ملاک داشت با چه است دین

نه ای مقصد دانستم عالم
دروغ علی نیست نه راست
ببین در شفق خاسته
نفس سپهر انتظار
در آن مرتعاف
منقش شده
مطلعت عین
خبر از کوفت
زیر کوچه

و در این مقام بقول است اولی که گفته
ملاک داشت با چه است دین

نه ای مقصد دانستم عالم
دروغ علی نیست نه راست
ببین در شفق خاسته
نفس سپهر انتظار
در آن مرتعاف
منقش شده
مطلعت عین
خبر از کوفت
زیر کوچه

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

ثم بعد ذلك في قوله المأخوذ من كره بجزء الوقت يعني
انما هو المأخوذ من كره بجزء من وقت كره
فمنه فلو وقت بجزء من وقت كره
استدل به كره كره

فمنه فلو وقت بجزء من وقت كره
استدل به كره كره

ارادة

وقال خفا هذه اسلم مع

وكذا استدل الامام رحمه الله في الوقت عليه
في قوله المأخوذ من كره بجزء من وقت كره
فمنه فلو وقت بجزء من وقت كره
استدل به كره كره

فمنه فلو وقت بجزء من وقت كره
استدل به كره كره

فمنه فلو وقت بجزء من وقت كره
استدل به كره كره

وذكر في بيان احكام الميراث فيه منع كون ذلك من خواص الملك وهذا هو الوجه في شبهة المالك وقوله
وحاصل الاستدلال في الامور والوقوع في العين المالك لا يرد عليه في الجواهر وجه الميراث في الميراث من كون الملك من خواص الملك
فمنه فلو وقت بجزء من وقت كره
استدل به كره كره

فمنه فلو وقت بجزء من وقت كره
استدل به كره كره

وذكر في بيان احكام الميراث فيه منع كون ذلك من خواص الملك وهذا هو الوجه في شبهة المالك وقوله

وحاصل الاستدلال في الامور والوقوع في العين المالك لا يرد عليه في الجواهر وجه الميراث في الميراث من كون الملك من خواص الملك

فمنه فلو وقت بجزء من وقت كره
استدل به كره كره

فمنه فلو وقت بجزء من وقت كره
استدل به كره كره

فمنه فلو وقت بجزء من وقت كره
استدل به كره كره

فمنه فلو وقت بجزء من وقت كره
استدل به كره كره

فمنه فلو وقت بجزء من وقت كره
استدل به كره كره

فمنه فلو وقت بجزء من وقت كره
استدل به كره كره

فمنه فلو وقت بجزء من وقت كره
استدل به كره كره

فمنه فلو وقت بجزء من وقت كره
استدل به كره كره

فمنه فلو وقت بجزء من وقت كره
استدل به كره كره

ثم بعد ذلك في قوله المأخوذ من كره بجزء الوقت يعني
انما هو المأخوذ من كره بجزء من وقت كره
فمنه فلو وقت بجزء من وقت كره
استدل به كره كره

وكذا استدل الامام رحمه الله في الوقت عليه
في قوله المأخوذ من كره بجزء من وقت كره
فمنه فلو وقت بجزء من وقت كره
استدل به كره كره

فمنه فلو وقت بجزء من وقت كره
استدل به كره كره

فمنه فلو وقت بجزء من وقت كره
استدل به كره كره

فمنه فلو وقت بجزء من وقت كره
استدل به كره كره

عن ابن مسعود
وغيره من الصحابة

الامرين
تلك زمرة
الامرين

مسند زلفها، موصوفه عندنا
صدق البينات القطع جود
الموضوع فيكون الظاهر المثل
الذي خرد على صحة الظاهر
الذي هو الموضوع عندنا
من نقدنا في رد على الرواد
لعدم ميثاق اوله الكلام
بما في الاله على ما هو
الذي هو الموضوع عندنا
الذي هو الموضوع عندنا
الذي هو الموضوع عندنا

ملوك

والبطالان
فقد من المتع
فقد من المتع
فقد من المتع
فقد من المتع
فقد من المتع

عبارته
عبارته
عبارته
عبارته
عبارته
عبارته

منه
منه
منه
منه
منه

حتى على القول بطلان الاجارة بموت المورع ما عرفت من كفاه رتبة في غير القاع من سوا
بر ولا من مقتضى الولاية التمثيل من رتبة من رتبة من الطول لا كما كانت الاجارة بمقتضى التمثيل
مصلحة العين الموقوفة عليها فالبطلان بغير الاجارة من رتبة من رتبة من الطول لا كما كانت الاجارة بمقتضى التمثيل
من بناء بطلان الاجارة فانما هو بطلان مطلقا بغير رتبة من رتبة من الطول لا كما كانت الاجارة بمقتضى التمثيل
فما عرفت بطلان وان كان ذلك بغير رتبة من رتبة من الطول لا كما كانت الاجارة بمقتضى التمثيل
الحق ما عرفت من اختصاص ذلك بوضع الولاية بغير رتبة من رتبة من الطول لا كما كانت الاجارة بمقتضى التمثيل
التولية والصالح من اختصاص ذلك بوضع الولاية بغير رتبة من رتبة من الطول لا كما كانت الاجارة بمقتضى التمثيل
الواردة عليها فلا يمكن ان يكون له رتبة من رتبة من الطول لا كما كانت الاجارة بمقتضى التمثيل
من ذلك واختصاصها بما يقع في رتبة من رتبة من الطول لا كما كانت الاجارة بمقتضى التمثيل
الاختصاص في رتبة من رتبة من الطول لا كما كانت الاجارة بمقتضى التمثيل
ما يملك وما لا يملك من رتبة من رتبة من الطول لا كما كانت الاجارة بمقتضى التمثيل
الموضوعية التي تترتب عليها الفاء بالمكان الشك في الحق ورافد بها فلا يقال
للا رجوع الى رتبة من رتبة من الطول لا كما كانت الاجارة بمقتضى التمثيل
في رتبة من رتبة من الطول لا كما كانت الاجارة بمقتضى التمثيل
من غير ذلك في رتبة من رتبة من الطول لا كما كانت الاجارة بمقتضى التمثيل
الاصل لا ذلك دون الحق العقيلة ودون الحق العقيلة العقيلة العقيلة
فليس بغير رتبة من رتبة من الطول لا كما كانت الاجارة بمقتضى التمثيل
عدم رضا مالك ولا رتبة من رتبة من الطول لا كما كانت الاجارة بمقتضى التمثيل
رعاية الولاية ما يترتب عليها رتبة من رتبة من الطول لا كما كانت الاجارة بمقتضى التمثيل
من الفرق وان اوج من حق القول بعد العلم بالكتاب الثاني ان
القيام من صور جهل بحال العقيلة لما عرفت من حيث علم بالفاء و عدمه او من
الحصول في رتبة من رتبة من الطول لا كما كانت الاجارة بمقتضى التمثيل
وان لم يكن مقتضى مصلحة الولاية الا في ذلك والحصول عليه في رتبة من رتبة من الطول لا كما كانت الاجارة بمقتضى التمثيل
عند حصول الفاء على ما لم يترتب على ان يترتب على الفاء على حال الفاء على حال
الصحة لما عرفت من عدم احتمال الموت وهذا النوع من الاستحقاق والموت هو عا
عن جهل بالوصوع واستدنا في المتع عن جهل عن الحق الوافية وان كانت
النية بين الصوتين بتباينها بين الثالث ان الاختصاص بعد الموت لا يرجع

وصلا

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

بما ذكر من عرض الفاء للعقد

بما ذكر من عرض الفاء للعقد اذ يجر بسبق سبب العرض لا يوجب انقضاء العقد
والعقد باق واوله بعض متعلقه فلا يصلح ان يترتب على سبب العقد انقضاء العقد
عدم رتبة ما يترتب على عقد الولاية على السببية لا يمكن التمسك بها فاما الاول فانه لا يترتب
بمقتضى كون العقد مع عدم رتبة من رتبة الولاية في رتبة من رتبة من الطول لا كما كانت الاجارة بمقتضى التمثيل
الولاية عليه بل يترتب من رتبة من رتبة الولاية في رتبة من رتبة من الطول لا كما كانت الاجارة بمقتضى التمثيل
من رتبة من رتبة الولاية في رتبة من رتبة من الطول لا كما كانت الاجارة بمقتضى التمثيل
عن صلاحية حصول الحق العقيلة لا في رتبة من رتبة من الطول لا كما كانت الاجارة بمقتضى التمثيل
من رتبة من رتبة الولاية في رتبة من رتبة من الطول لا كما كانت الاجارة بمقتضى التمثيل
والشرطية التي تترتب عليها الفاء بالمكان الشك في الحق ورافد بها فلا يقال
بالصحة ان يترتب على الفاء بالمكان الشك في الحق ورافد بها فلا يقال
بما يملك وما لا يملك من رتبة من رتبة من الطول لا كما كانت الاجارة بمقتضى التمثيل
الموضوعية التي تترتب عليها الفاء بالمكان الشك في الحق ورافد بها فلا يقال
للا رجوع الى رتبة من رتبة من الطول لا كما كانت الاجارة بمقتضى التمثيل
في رتبة من رتبة من الطول لا كما كانت الاجارة بمقتضى التمثيل
من غير ذلك في رتبة من رتبة من الطول لا كما كانت الاجارة بمقتضى التمثيل
الاصل لا ذلك دون الحق العقيلة ودون الحق العقيلة العقيلة العقيلة
فليس بغير رتبة من رتبة من الطول لا كما كانت الاجارة بمقتضى التمثيل
عدم رضا مالك ولا رتبة من رتبة من الطول لا كما كانت الاجارة بمقتضى التمثيل
رعاية الولاية ما يترتب عليها رتبة من رتبة من الطول لا كما كانت الاجارة بمقتضى التمثيل
من الفرق وان اوج من حق القول بعد العلم بالكتاب الثاني ان
القيام من صور جهل بحال العقيلة لما عرفت من حيث علم بالفاء و عدمه او من
الحصول في رتبة من رتبة من الطول لا كما كانت الاجارة بمقتضى التمثيل
وان لم يكن مقتضى مصلحة الولاية الا في ذلك والحصول عليه في رتبة من رتبة من الطول لا كما كانت الاجارة بمقتضى التمثيل
عند حصول الفاء على ما لم يترتب على ان يترتب على الفاء على حال الفاء على حال
الصحة لما عرفت من عدم احتمال الموت وهذا النوع من الاستحقاق والموت هو عا
عن جهل بالوصوع واستدنا في المتع عن جهل عن الحق الوافية وان كانت
النية بين الصوتين بتباينها بين الثالث ان الاختصاص بعد الموت لا يرجع

بما ذكر من عرض الفاء للعقد

بما ذكر من عرض الفاء للعقد

بما ذكر من عرض الفاء للعقد

بما ذكر من عرض الفاء للعقد

بما ذكر من عرض الفاء للعقد

بما ذكر من عرض الفاء للعقد

باب الحجة في النظر الثاني
على القولين

والله اعلم
بما فيه
الغيب

خطی نگہ بان نمبر نمبر

باد و هوا را در این عالم
یا از دم حشر آنها بران

[illegible]

2 و صلیت

1751

من الموضع كل عالم

الحامد المهر وفي الهام



٤٧

وینع من حصول اینها

[illegible]

فقد قد استغفرت في الرض من قبله و هو ان لم يعلم به كما و ادعى انه لم يكن له الحق
الاحتال في مغفرة الظفر اسلمه ما يستغرق تركه فلا أدركت فيها احد فوجه جميعها
انفاد الله ان الله مع راض و منه و انه قد غفر له و عليه و قد غفرت في ذلك عليهم
من الله المصطفى الباقية و لا تقدر الاصل و الباقية و عليه و قد غفر له في ذلك عليهم
و هو هم ما زاد على الغفرت تمامه و هو انه لم يقرر مع ان الرض قد يكون على من
لو انه قد غفر له في ذلك على ان الغفرت كما هو واضح و قد غفر له ان الله المصطفى
برضا و عاقله انه يجب على الوصي ان يرضى الوصية مطه و لو اذارت على الغفرت
في حاله ان لا يكون الوصية برضا فلو غفرت منها الا ان الله المصطفى عليه و قد غفر له
من الرض و قد غفر له و قد غفرت له في ذلك على ان الله المصطفى عليه و قد غفر له
من احد منها و قد غفرت له في ذلك على ان الله المصطفى عليه و قد غفر له
يعلم بطلانها و بان فيها جواز اداءه على الغفرت و جواز احتالها في ذلك
في ذلك ان باقية الغفرت لا يكون على من يرضى و قد غفر له و قد غفر له
المصطفى فانه الصلة كما هو واضح الا انه قد يكون الفاء فيه قد غفر له و قد غفر له
على و قد غفرت له في ذلك على ان الله المصطفى عليه و قد غفر له
لذلك في هذا على الله المصطفى ان الله المصطفى عليه و قد غفر له
في هذه الوصية من الوصية التي يعلم الوصي برضا و قد غفر له و قد غفر له
صوره و قد غفرت له الوصية على ذلك و قد غفرت له و قد غفرت له
غير السروج و وفاة الميراث و قد غفر له الوصية على ذلك و قد غفر له
و غيره و قد غفرت له الوصية على ذلك و قد غفرت له الوصية على ذلك
لذلك في سره و قد غفرت له الوصية على ذلك و قد غفر له الوصية على ذلك
الغفرت التي فيها الغفرت و الزكوات و الغفرت و قد غفر له الوصية على ذلك
الغفرت لانه مستعمل في هذه الوصية و قد غفر له الوصية على ذلك
و الوصية انما غفرت له العلم بما في ذلك في ذلك و قد غفر له الوصية على ذلك
على الغفرت كونه قد غفرت له في ذلك و قد غفر له الوصية على ذلك
و لكن قد يرضى الله به و قد غفرت له في ذلك و قد غفر له الوصية على ذلك
كما لو كانت بينه عليه و قد غفرت له الوصية على ذلك و قد غفر له الوصية على ذلك
على اقرار الوصية بينه عليه و قد غفرت له الوصية على ذلك و قد غفر له الوصية على ذلك
المعوم بالدين كما هو مقرر في ذلك و قد غفرت له الوصية على ذلك و قد غفر له الوصية على ذلك
على اجزاء الوصية مع ما يكون مستحقا لغيره في ذلك و قد غفر له الوصية على ذلك
منه المصطفى و قد غفرت له الوصية على ذلك و قد غفر له الوصية على ذلك

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

للدول من بحر عليه حكمه من البحر والنفط فيه
النفط والنفط والنفط والنفط
منه ومنه ومنه

الشيخ محمد بن عبد الله
محمد بن عبد الله

اوليات
الفرقة
سهاو
في الامم
في الامم
في الامم

والواجب في ذلك
بذلك
عن الملك
بذلك
بذلك
بذلك

وینف فر حصول انا

از قلم

[illegible]

داده و در این
بازار و در این
بازار و در این

[illegible]

مختصر

تفاه

[illegible]

کتابخانه
مجلس
تبریز

از الله مدد را عمل
و تصرفات

کافی است من طلب دانا
من طلب مع عدم
الخطاب

[illegible]

فاخرج من كل
السيد يفتق بالواقع
على قطع النظر
عن

لأنه هو في الحقيقة
الواقع ويكون العالم
سببا للشيء و
لذلك ذلك

عليه

[illegible][illegible]

٢٥
 في الزمان
 واحد
 سنة
 الفصول
 من تاريخ
 ٢٥

فانصرح به في كل
السنة مستقيم بالواقع
من قطع النظر
عن

لذلك هو مفعول للعظيم
الواقع ويكون العالم
سببا للشيء و
لذلك ذلك

المجلد

و در این اواخر در بعضی از شهرات و بعضی از بلاد
در بعضی از بلاد و بعضی از شهرات در بعضی از بلاد
در بعضی از بلاد و بعضی از شهرات در بعضی از بلاد
در بعضی از بلاد و بعضی از شهرات در بعضی از بلاد

10. 11. 1900

[illegible][illegible]

الراس في الوفاة ولا جبر الزمان في كفاية فيه ولا مكر خارج به بشر فيه فلهذا في هذا من
 الرسم والعادة انهم يقصدون الدافع في ذلك ورضا الزوج به فهو ان اخرج الى القاع للدرار كما
 في صورته لا يختلف في الحكم فقط اعتبره ان وان لم يقد العادة العلية التي في الذمة والمال
 على ملكية الزوج ولو تنازع في الرضا وعدمه قدم قول النية في كماله على ملكه راسه وشايعه
 الصلح او موافقة اخر وعدمه ولا علة بالخوف في القاهر على الدائم ولو انعقا على كل الوقع
 ونا و اختلفا في المنة به اقلها او المكر في احوالها لا يختلف في قدره على تقديره
 قول صاحب العين منه وجدا في به القاضي وتقدم قوله عند الخط وعنده بشايعه ان في
 خبر المسند من الدائم وبما قال وهو يراد العين الى ملكه او يحد عليه قول من لا يادد او
 يقدر بعضه بما هو خبر الدائم كالحالة التي في غير القاهر والمحقق ولك مقام آخر والاعمال من الملاك
 في مقام ما هو خبره زوجه بازوج استبانة الجواب للبداء ولا من غير قس من كماله
 وقد قرئ من بعض الناس بالان يفتقن في احواله ولا يفتقن على الدوام للمرض ولا علة في كفاية ولا جبر الزمان في كفاية
 العلق الزوج بالمكر والزوجه بالمكر وادرا فان كان من خطيب كالأرض وخطبة المرأة روي
 نعم المكر لا يراو للخطيب وكان من خطبة البينة كالأرض وخطبة جديج ان في خبره
 لانه الاصل وكل الزوج ما يحتاج اليه للخطبة في خبر جديج لم يثبت وكان من المكر
 الزنا لا يخط الاصل والبينة كالأرض ولا جبر الزمان في كفاية ولا علة بالخوف في القاهر على الدائم
 ان ما يخط البينة على الدوام و هو الاطعام فلهذا روي في خبره ان كان في خطبة
 وفي ما يخط البينة على ان كل ما يخط عليه في خبره الكلام من التوشيع والخطاب
 ولو اها كان ذلك العادة لكان جنس وان لم يتواكب في ما كتب اليه من خبره
 لا مسائل في الامور التي تنسب لها تساو ولا تساو في خبره ذلك من المقاصد القاصرة
 ضررنا انه ان كان الدائم في الدافع في كل جنس ما يحتاج اليه للمنة لم يكن له تساو
 الدوام والخطيب والكثير واجبة اجماع والخطبة وحده وان كان الدائم على خبره
 الكسوة والاطعام والسكن لم يكن له تساو في الدوام والخطبة وحده وان كان الدائم على خبره
 المرض وغير ذلك ما يستحق الواجب منها وحده وان صدر الخطبة المذكورة في الخبر
 ما يعرف والخلق المتفق ان كان المتزوج وجب اجماع على خبره وذكره من ابي
 اخر لا يجرى له تساو حاله جميع ذلك في الخبر العادة في اتفاق الدوام مع الزوج
 من حيث الزوجية لم يثبت تساو وحده من خبره من غير زوجي من ما ذكره
 من ذلك ولم يذكره موثرا حال الدائمة والمكان والزمان وكذا في خبره
 في خبره ان لم يكن ذلك لغيره خصوصية والاعمال على ما سمعت منهم انما يوافق في خبره
 وليس مقدره بخلاف خبره وفي اخر ولا يفتقن الدوام في مرض ولا علة في كفاية ولا جبر الزمان في كفاية
 الاصل والخطبة في الخبر وفي القواعد يفتقن على الدوام المرض ولا علة في كفاية ولا جبر الزمان في كفاية
 اجماع انهم اجمعوا على ان كل ما يخط عليه في خبره الكلام من التوشيع والخطاب
 في خبره ان كان الدائم في الدافع في كل جنس ما يحتاج اليه للمنة لم يكن له تساو
 الدوام والخطيب والكثير واجبة اجماع والخطبة وحده وان كان الدائم على خبره
 الكسوة والاطعام والسكن لم يكن له تساو في الدوام والخطبة وحده وان كان الدائم على خبره
 المرض وغير ذلك ما يستحق الواجب منها وحده وان صدر الخطبة المذكورة في الخبر
 ما يعرف والخلق المتفق ان كان المتزوج وجب اجماع على خبره وذكره من ابي
 اخر لا يجرى له تساو حاله جميع ذلك في الخبر العادة في اتفاق الدوام مع الزوج
 من حيث الزوجية لم يثبت تساو وحده من خبره من غير زوجي من ما ذكره
 من ذلك ولم يذكره موثرا حال الدائمة والمكان والزمان وكذا في خبره
 في خبره ان لم يكن ذلك لغيره خصوصية والاعمال على ما سمعت منهم انما يوافق في خبره
 وليس مقدره بخلاف خبره وفي اخر ولا يفتقن الدوام في مرض ولا علة في كفاية ولا جبر الزمان في كفاية
 الاصل والخطبة في الخبر وفي القواعد يفتقن على الدوام المرض ولا علة في كفاية ولا جبر الزمان في كفاية

[illegible][illegible]

حقوق مصداق علامه علی قلی بیگ منوچهری از زنی که شوهرش در دیوانه‌هاست

میته بعد از عقد و دخول و بعد از نزدیکی با هم در دوام نداشت
از آن آیه نداشت بویژه جنون مطهر است نه دوری و لی در دوام
بویژه پدرش موجود است آیا میتوان طلاق بگوید زن در دوام با او نماند
و از حضرت مسلمیه را نه از علی قاسم محمد باقی ماند نه از علی
جواز بر آن آیه در کتاب جامع عاینه که حاشیه فرسخ و عبارت کتاب
است هشتم آنکه طلاق و هفده عتق باشد چه طلاق در دوام
مطهر است و در چه در دوام که تمام وقت در دوام باشد آن او
طلاق میتوان داد و حجب بیه حاشیه بر آن نماند لذا جواز
از آن منتهی است که تا حدت 20 چه فرمایند و منتهی است
جواب بگویند و احتیاطی کتاب روم در موارد فتح
نکاح از طرف آن زن که هم در دوام است که از هر دو طرف
پیش از عقد و دوام باشد خواه در دوام او دائمی باشد و خواه در
دوام دخول کرده باشد و خواه بگوید باشد فتح نکاح منوط است
کردن اما اگر بعد از عقد و دوام حادث شود چنانچه در مسکن
زن نکاح او را منتهی چندانکه کرد در کتاب که بویژه

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

[illegible]

وإذ كان ذلك في سنة ١٢٠٤ هـ
والمرجع لذلك كتاب الصلاة والسلام
على سيد المرسلين

10

Handwritten Arabic text in a cursive script, likely Maghrebi or Andalusī, on aged paper. The text is dense and fills most of the page, with some lines starting with large, decorative initial letters. The ink is dark, and the paper shows signs of wear and discoloration.

دول الافغان و انان
آمران افغانه
نور محمد خان
الافغانه
جوزا

وقد تعرض بعض الناس الى بيان حقيقة
العدا ومن ذلك من وجوهها امور ثمانية
الاول ان الظاهر ان في العداوة كراهية
المنطق والبرهنة والعدل والبرهان
الخير واليوسف وبكره من العداوة
وله من معانيها كراهية والعدل
راى كراهية ومن تناول اسم
والله اعلم بالصواب

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الملك" (the king) and "الوزير" (the minister).

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring dense cursive script.

ان قلنا به لا باقيا
على حكم الالميت
ولا يقدح في اثر الالم
الاقتضال اليه

في تركه فلا يثبت الرد بين العيين وادها من مال الوارث وان لم يكن هناك وجه فوض اليه البعدين
فان لم يكن وجه الوارث ~~فثبت~~ فثبت له حقل ~~في تركه~~ في تركه ~~فثبت~~ فثبت له حقل ~~في تركه~~ في تركه
عن تلقى حق الغنا بها وعن الدم بدارا الذين منها الزجر في تعيين الكلف بالملك القطعية
المستندة لثبوتها في الغنا والحقا في مقام مورثان قلنا بالحقا على حكم مال الميت ~~ووجه~~ ووجه
الرجوع الى اهلها لا اختصاص ولا يثبت ~~بمقتضى~~ بمقتضى عدم الويل المندفع بغيره اولو الادغام ووجه
اوجه سارا للاحكام المتعلق بالثبوت ~~بمقتضى~~ بمقتضى عدمه وبغيره ~~بمقتضى~~ بمقتضى عدمه وبغيره
بالترك وادارته ~~بما~~ بما تلقى سهام الورثة فان قلنا ببقا ما نازا الذين على حكم مال الميت
فان لم يكن وجه مقتضى بوجه القدر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر الزجر والحقا ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
نحو عرض غنق لبعض يرجع الى الدولة والناوثة في نقل الملكية كما لو كان صاحب الصلة ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
على ما عدا ذلك ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
منه اوان على موضوع واحد ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
غيره حكم الارث وان لم يوصى به واطلق دليله ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
بيع ان ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
حرمة الظاهر ووجه رعاية كغير حق التزيم وحق الوارث ولا يقدح في
ذلك اختصاص مورث ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
بمقتضى كفاية الارض ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
تيم لو قلنا بان نقل جميع الزجر الى الورثة ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
بان لا يخرج في الدين ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
فيظهر لك اطلاق ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
الى ان يخرج ان كان الورثة ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
كل الدين منه ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
فليفرض الكلام فيما اذا فوض الى البعدين ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
الواقعة ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
محض الماشرة والنيابة على الميت ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
ترجع بعض الورثة ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
الى غير ذلك ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
يحتاج الى ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
فيما بين ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر

اي يخرج ربح خوص مملوك معاليه است يا اظهر وجهه خارج موزر ويا جين شرط بعت
عده ارث موزر ويا ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
اما استند الادلة ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
اما مراه معلوم ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
حزم دار عات كره ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
مقتضى ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
از برار ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
تا كيد ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
وبا وجوه ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
بعد از او ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
و ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
تألف ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
بر اين ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
مذكور ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
والثالث ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
خيار ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
و در زمان ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
هين ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
بيع ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
مستمر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
يا ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
اكنه ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
مكر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر
لان ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر ~~بمقتضى~~ بمقتضى ذلك لا يكسر

[illegible]

في كتابه الاخبار
الخير اليه وقال
اليه في ايجام
ووقف في العبد
المستند واختار
المستند اليه في الاخبار
في كتابه الاخبار
من كتابه الاخبار

وَجَزَّوْكَ يَوْمَئِذٍ الْكَافِرَ
مِنَ الْإِنْفَاقِ الْيَتِيمَ الَّذِي يَكْفُرُ
بِوَعْدِ اللَّهِ إِذْ أَخَذَ مِنْهُ
الْحَمْلَ وَكَانَ وَعْدُهُ عِندَ الْأُمَمِ
يَا لَعَلَّكَ نَفْسٌ وَاسْتَفْعَى
وَقَدْ أَوَدَّكَ مَا يَكْفُرُ بِهِ الْإِنْسَانُ
مَا أَهْوَى نَفْسُكَ فَادَّاهِجًا
تَقْدِرُ عَلَى خَيْرِ الْأَرْوَاحِ
تَكْفِيفُ عِلْمُكَ وَخَصَالَةُ بَيَانِ
الْفَرَقِ مَقْصُودُكَ فَاصْبِرْ
الرَّحْمَنُ وَالْإِسْلَامُ وَبِالْإِسْلَامِ
نَحْنُ نَكُونُ خَلْقُكَ
لَهُدَى إِيضًا وَلَا تَزَلْ
تَحْتَ يَدِي
وَلَا تَزَلْ

فقد

[illegible]

منه و هو رستگار و عفو
غسل الجفیف عن الجناح
عدم و هو رستگار و عفو

ما بعد ابراهيم اسما
حقيق الغر المنكف
من

لا تدرى ان الله
 لا يتركك
 احد من اولاد
 فيصنع لك
 عزك

فہرست کتب
تالیفات
۱۰۰۰

بر عافیت

فضی

پیش از این
در اقصای
پیشین

خفا که در منزل ابراهیم بر قتل
سترف شده اند

4

اوله و سلسله قلب است

[illegible]

في الأمانة والنفاق
 في الفناء والنجاة
 في ما أنعم الله من
 أن الرجل إذا زنى و
 أن الزنا بالزوجة
 لا يفسد الطلاق وأ
 في ما لا خلاف فيه

سید

خیاں

که اقبال در آن
مخکوب شد

Handwritten signature: *John H. Johnson*

عید منقذ

الخبر عن دورته برحقه
الفاصل في خبره من الرجوع
إلى وطنه فقصته الشريفة
بغير عيب ولا ريب
بغير عيب ولا ريب

تتميز بخرج عن القابلية على
نحو اعتبار القابلية على
من كون الله انه ذالك
منه الله هو الله اعتبار
اعتبار النوع له
الله اظنه

لا تخف من التكليف
و تقسم في حقه كقولك
الغير من جهة النفس
بما لا يبال

[illegible]

ویریه هاما در مایه فی الحرح
 قی مجلس الامام و بیست و نه سال
 قبل از وفات مؤلف این مکان
 در ویرانه و اسیر و کالبد
 و آنجا می نمودن عمارت
 افرح الاله فیهم کی الاله
 انوارک صخره ان الاله
 انوارک صخره ان الاله

مع انهم اذ كانوا في مكة قد كانوا
 وحقير الصالحين ويزيدونهم
 من العفو ووسمواهم بالظالمين
 وحقيرهم وحقيرهم
 فلم يزلوا في ذلك الايام
 مع انهم

3

[illegible][illegible]

موقف ۱۰
کتاب ۱۰

دعای سارا و سارا
کالا و سارا و سارا
دعای سارا و سارا

امام علی علیه السلام است که مراد از ولایت
اعمال از باب وایط وایط است

مفتی محمد رفیع

منتجب میورد در طبقه ثانیة اولاد و بنت و اخ و بنفوتة چون منتجب آنها می شود
 علت است از برای آنها بی عانت این داخلند و لیکن مقتضای عبادت اخره
 که گفته است ~~در طبقه سیم~~ و بعد از آنکه نفس اولاد حق باشد منتجب با اولاد
 و بیان خود که در دخول انانیت که چون ظاهر از حق است مابین نقیم حکایت
 بلفظ اولاد و اولاد و اولاد و اولاد و اولاد و اولاد و اولاد و اولاد و اولاد و اولاد
 اینم از باب اول و در طبقه اول شمر ~~در طبقه~~ اولاد و بنت میورد و کلیات
 ثانیة از جهت انوار منتجب و ولایت باب در اعتبار ابوت و اہم مراتب
 پس میتوان گفت ظهور عبادت اخره در شمول خرمینہ میورد و ~~در طبقه~~ اولاد
 عموم از عبادت اولی نیز پس انکشاف کرده است و این اطلاق با بابت در اول
 مرتبہ و میورد عکس کرد ~~در طبقه~~ و نویہ انکہ اصل بیان موقوف علی عبادت
 اولی است پس ظهور آن ممکن و معتد علی است و بعد الاول اولی بعد و خروج
 و ظهور الاول فتح و اما مسئلہ ثانیہ پس ظاهر نیست کہ بعد از آنکه نفس طبقه
 اولی و ثانیہ لکن در کسب حفظ الانقیب منتجب ~~لا~~ ممکنہ در عطف حصہ سورت
 من الموارث من غیر ذمہ للاب و خاتلہ للابورین تحت و انباء الملبوسین ستہ
 الواحد منهم انترک من انباء الملبوسین صفار و ثمنہ منهم کبار و لیکن الاحتیاط
 لکان الصفار و ما کتہ البکار و ان کان المال للعم و اما لہ تکلیف القسۃ بذمہا و
 کذا انباء الملبوسین و ہم تج المسئلہ عظیمہ الاشکال و ذات اقوال و فی لک ان
 بعضهم اخرجوا بوضع رسالہ و فی گفت ثانیہ من المتوفعین و الاقوال منها اربع الاول
 سقوط این الملبوس و مشارکتہ انفال و الملبوس من الملبوس و اما ذکر المتفقین و الاحتیاط
 الاجتماع بفتح و وجہ عن الصورة و لان انما لکجه این الملبوس لکنہ اخرج و لقول القسۃ
 فی خرمینہ من خرمینہ این عم و خاتلہ المال لکانه و فی این عم و خاتلہ المال لکانه و این الملبوس
 انما لکجه الملبوس و اما لکجه لکانه لکانه لکانه لکانه لکانه لکانه لکانه لکانه لکانه لکانه
 عم و لکجه الملبوس و اما لکجه لکانه لکانه لکانه لکانه لکانه لکانه لکانه لکانه لکانه
 عم و لکجه الملبوس و اما لکجه لکانه لکانه لکانه لکانه لکانه لکانه لکانه لکانه لکانه
 عم و لکجه الملبوس و اما لکجه لکانه لکانه لکانه لکانه لکانه لکانه لکانه لکانه لکانه

منافع وقف

والبعيد والواسع
حيث المشرق
الشمس والكل

تفج القام

عزيز بالعلمك بين الجهتين بان تقدم على العلم عملا بالاجتماع والاقدم على المال
 عملا بالاعمال القليلة بما يدل على شدة العلم والمال على تقدم المال على العلم
 او يرفع اليد عن مقتضى القاعد في التقديم على العلم ايضا او يرفع اليد عن
 مقتضى المال ايضا ومن الواضح ان العلم هو المستند لو لم يكن وامكانه
 يتوقف على ان يكون مقتضى القاعد في المال يوزن عدم اقتدار العلم عليه لانه
 له في الذهن من قطع النظر عن ان العلم هو المستند به عوارها لا تقتضيه الدلائل
 فيما تراها من جهة وهو خصوص القيد المذكور اعترافا بعد القيد العلم فانه لو لم يكن
 للعلم العلم الذي يكون للمال ايضا فلا مزاحمة لها فيه ويرد عليه اول ما منع كنهه من الدلائل
 والنقص القيد لا تارة الدلائل مستفادة منها في ذلك من مقتضى احوال البعيد
 مع القريب راسا وانما ان المزاومة كسقط العلم او الاجتماع لم يتم
 على جعل قيد العلم على ان العلم هو المستند له لا لا بد من الميتة بالعلم
 من العلم على غاية ما افاد الاجتماع حرامان العلم فاذا كان هناك من علم وخالف
 كان بينهما التماثل والتماثل في طرائق المال والقاعد تقتضي ان المال دون
 من العلم والثاني ان يكون القاعد من باب العلم القاعد للتخصص في جهة في الية
 في صفة ان تقدم على البعيد كل قرب وبها وجد فدان من العلم والمال
 وقد خصص في العلم فيقتضي ان المال كماله ويرده القاعد بسيط هو مقتضى
 نظام الرتب والقرب والبعد فاذا خالف مقتضى سبب واحد من اهل الرتبة للاختلاف
 في الساق فقد انظر المظن والثبات من ذلك انما هو في احوال القريب في اجماع
 دون ما اذا وجد غيره في مرتبة ايضا وانما حصل ان امكان العلمك من المراتب
 يحتاج الى التمييز كما دل على تقدم من العلم على العلم الثاني ان ما وقع من التماثل
 ونعت بالاجتماع هو هو التماثل عن درجته قرب من العلم وكونه ادنى الى الميتة
 من العلم فترتب عليه انما ذلك الدون من جواردة الدار اذا اجتمعوا وحيث
 اختصاصه بقيد اذا كان معها وارتأى ان يرفع التقديم على المال وكونه اذ هو وجعل
 الدار وان كان له اداء بلسان جعل الموضوع فيقتصر على مقتضى على التيقن من
 جبره ولا يسير الى اثبات غيره بالمدرك كما في مؤديات الاصول كقولهم فان
 لم يقين الثاني والتيقن من الدار حكم العلم مع الدار في مقتضى عليه والاعمال

مورد

بكم

العلم

لا فرق في هذا
 ان المال وان كان هو المستند
 القدر الذي في العلم
 وتزعم من العلم
 كما في العلم

الى جانب الاجل الاكرم الشيخ محمد المحترم وجانب الاجل الاكرم
المحترم وفقهما الله تعالى

بعد كمال عن صحة الحال واستقامة الزواج فبعد كمال
صليد بن عبد الله ورزيج ابن جويد الراجب عليكم
الفرق بينهما وبين المرتين اللتين نرسان بها على
ثم رد المرتين الى زوجها السابق واصفوها عن هذا
العلم الصريح ولو ما سمعوا طردوها من محلكم لا يجوز
لكم المأتم في هذا الطلب والسلم عليكم ورحمة الله
وجا عه من المؤمنين يدعون ان هذين الرجلين
عصبا

در استحقاق انتفاع بان در حلقه موقع ضرورت و احتیاج
که مانده بر

تغیر باشد تصرف جد در مال بسط عدل و مساوات

بلکه رعایت غلظت و سطح است

نسبت اوست به حلقه خفیه

بسیار جد بعد از انحصار و لایزال است

وجه و اختصار دارد بلکه همچنان است حال در زمان ضرورت

لا زفرل

اعلاه
مطلع
شبه

نجل الجبهه

محمد رضا

نقطه نمايتم انامل مفعه سيد برادر العالم الفاضل محمد الاسلام رآيه في الانام مولانا محمد رضا

٨٢٤٠

جعلت روي فدك

حفة سيري دمر لري العالم الكامل الفاضل محمد السلام اية الله فلا نام
مولانا شيخ محمد رضا ارم سركنة امين ليد تفصيل ايا ديكم كثر
تعرض في خدمتكم اجمعينا . ايند قول صار عقل لنرم و الملق ترصل
في خدمتكم و تفضلت كذا في استجرتنا فاني لخدمتكم و هنا بلك
اسئل منه و من حفة سيري دمر لري سيد ختم ايجول الذي اجزناه
و يا اي في نزع الرضا و اهدر ما قبل فداي فضلهم مرهم اجمعين
معاه ان كان ما يحب طرقتنا يسلم مالديران الذي مرهم عليه
و يسئل بلدي في طرقتنا معجب اذ يقص و يصير فتنة بنينا بين
العبد و كذا في ايق المذكر و الحرة و عرك باق و مرهم
و راصل خدمتكم خادمت سلمان اهو يعرف استعفا ر عليه مالديران
ولا يكون لفضل الملك الذي راجع الله
و هنا بلك سيد العارفين

الحارم
تاريخ راجع لخدمتكم

